والتوالي وهو اى الخبر المتواتر الخبر الثابت على السنة قوم
لا يتصور تواطئهم اى لا يجوز العقل توافقهم على الكذب ومصداقه
الاما يدل على صدقه بمعنى مرجح وقوع العلم بلا شبهة فالعلم بتواتره
موقوف على وقوع العلم به بلا شبهة ووقوع العلم موقوف على الخبر
الخبر المتواتر لا على العلم بتواتره فلا دور نعم اذا استدل على قطعية
حكم بتواتر تجربة يلزم هناك دور الكلام الا ان يثبت تواتره بطريق آخر
وهو بالضرورة موجب للعلم الضروري اى الخبر المتواتر يوجب
اليقين علما ضروريا عند جمهور العلماء خلافا من القوم من الفلاسفة
وهو السمنية وبراهمة الهند فانهم انكروا ايجابه العلم اليقين وقالوا
لا يوجب الا الظن وقال قوم آخر منهم النظام من المعتزلة وابو عبد الله
البلخي انه يوجب العلم الطمانينة وهو فوق الظن دون العلم اليقين
ثم القائلون بكونه موجبا للعلم اختلفوا فيما بينهم وقال الجمهور منهم انه
يوجب علما ضروريا وقال ابو الحسن البصري والكعبي وامام الحرمين وامام
الغزالي رحمهم الله انه يوجب علما استدلاليا واستدل النافون لكونه يمتنع
موجبا بان التواتر مركب من الآحاد وكل واحد من تلك الآحاد يحتمل الكذب
حالة الانفراد ولا يزال بانضمام المحتمل الى المحتمل ذلك الاحتمال حتى لو انقطع
الاحتمال لانقلب الجائز ممتنعا وهو محال قلنا في الجواب عن هذا الاستدلال

لم لا

٢٢

لم لا يجوز ان يكون يحصل اليقين من انضمام المظنون الى ان ينقلب
الاحتمال يقينا كما يحصل الشبع والري والسكر من الاكل والشرب على التدريج
مع ان كل لقمة لا تفيد الشبع والري والسكر كالعلم بالملوك الخالية في الازمنة
الماضية والبلدان النائية اى البعيدة يحتمل العطف اى عطف البلدان
على الملوك وعلى الازمنة والاول اى العطف على الملوك اقرب بحسب المعنى
وان كان ابعد من جهة اللفظ لانه اذا عطف على الازمنة فظاهر انه لا
يكون كل واحد منهما قيدا للاول فيكون المثال واحدا بل المراد مثالان اى
كالعلم بالملوك الخالية في الازمنة الماضية والعلم بالبلدان النائية والعلمان
والمثالان خير من علم واحد وقيل انما قال اقرب لانه على تقدير عطف البلدان
على الازمنة لا فائدة في تقييده بالنائية وعلى تقدير عطفه على الملوك يكون
مائية في تقييده بالنائية فائدة فالاولى ان يقال لا فائدة في العطف على الازمنة
اصلا لان العلم بالملوك الخالية متواتر لا يتوقف على كونه في البلدان النائية
فهمنا امران اى في مقام ان خبر المتواتر موجب العلم احدهما ان المتواتر
موجب العلم وذلك اى كونه موجبا للعلم بالضرورة فانا نجد من انفسنا العلم
بوجود مكة وبغداد وانه اى هذا العلم ليس الا بالاخبار الثاني ان العلم
الحاصل به اى بالخبر المتواتر ضروري كان ايجابه للعلم ضروريا وقد يكون كلا من
العلم والايجاب نظريا بالكتاب في الشكل الرابع وقد يكون العلم نظريا والايجاب ضروريا

Copyright © King Saud University